

الصناديق العقارية المتداولة في السعودية

تقرير القطاع | مايو 2026



صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية: فرصة استثمارية جذابة
من حيث العائد في حين توفر التقييمات هامش أمان

رئيس إدارة الأبحاث - الأوراق المالية
جاسم الجبران
+966 11 2256248
j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

قائمة المحتويات

3	الملخص التنفيذي
4	تحسن فارق العائد، فيما توفر التقييمات الحالية هامش أمان
4	صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية توفر عوائد توزيعات جاذبة نسبيًا، مع تحسن الفارق مقارنة بمعدل سايبور
4	توقعات باستمرار جاذبية عوائد توزيعات الأرباح للعام 2026، مع ارتفاع طفيف عن العام 2025
5	استمرار التقييمات غير مرتفعة، مما يحد من مخاطر انخفاض التقييم
6	صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية تعتبر أدوات تحوط في ظل تحول ضبط رأس المال
6	توفر صناديق العقارية المتداولة رؤية واضحة للتدفقات النقدية، مما يجعلها فئة أصول تحوط في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي
7	قوة سوق التأجير تدعم التوجه نحو تفضيل الأصول المحققة للدخل
7	تحرير السوق يعزز مكانة صناديق الاستثمار العقاري المتداولة كنقطة دخول منخفضة المخاطر للاستثمار في العقارات داخل السعودية
8	تفوق صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية على الصناديق العالمية المشابهة من حيث توزيعات الأرباح، واستمرار زخم النمو في 2026
8	لا تزال صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية توفر عوائد أعلى مقارنة بالأسواق العالمية المماثلة
8	تركيز نسبي لتوزيع محفظة صناديق الاستثمار العقاري السعودية مقارنة مع صناديق الاستثمار العقاري الأمريكية مورغان ستانلي
9	من المتوقع أن يؤدي تطور اللوائح التنظيمية في قطاع العقارات السعودي إلى تأثيرات إيجابية
9	تخفيف قيود تملك الأجانب: تُعتبر صناديق الاستثمار العقاري المتداولة الأداة الأساسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية
9	استثمار فرص العوائد المرتفعة في مكة المكرمة والمدينة المنورة
10	التعامل مع تحديات تجميد الإيجارات في الرياض، ومساهمة العقود القائمة مسبقًا في تخفيف الأثر
10	استمرار عبء تكاليف التمويل مع تراجع توقعات خفض الفائدة وارتفاع مستويات المديونية
10	تزايد التركيز على "معدلات الفائدة المرتفعة لفترة أطول" في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة سيؤثر سلبًا على تكاليف التمويل لصناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية
11	ارتفاع مستويات ديون صناديق الاستثمار العقاري في المملكة بعد انخفاضها في العام 2023 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة
11	ارتفاع مستويات المديونية قد تحد من فرص النمو على المدى القريب
12	أساسيات النمو طويل الأجل في صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية
13	تحسن الأداء المالي لصناديق الاستثمار العقاري السعودية على الرغم من ضعف أدائها مقارنة بمؤشر السوق الرئيسي منذ بداية العام حتى تاريخه
15	بيانات سوق صناديق الاستثمار العقاري المتداولة
16	محفظة العقارات: القطاع والتوزيع الجغرافي
17	معياري السيولة في صناديق الاستثمار العقاري المتداولة
18	آلية التقييم
20	أفضل أداء لصناديق الريت العقاري وأفضل 5 من خياراتنا في القطاع
21	أبرز 10 صناديق عقارية متداولة

الصناديق العقارية المتداولة في السعودية

تقرير القطاع | مايو 2026

يعدُّ قطاع صناديق الاستثمار العقاري السعودي أصول تحوط موجهة نحو الدخل، تتميز بتحسّن هوامش عوائد توزيعات الأرباح وتقييمات غير مرتفعة. في 2025، ارتفع متوسط عائد توزيعات الأرباح في القطاع إلى 5.7%، ومن المتوقع أن يصل إلى 5.8% في 2026، مما يعزز الفارق مقارنةً بمعدل سايبور الذي تراجع إلى 5.2% منذ بداية العام حتى تاريخه. تعزّز فرضية الاستثمار في صناديق الاستثمار العقارية المتداولة في المملكة قدرة إثبات طابعها كأصول تحوط في ظل حالة عدم اليقين للاقتصاد العالمي، وذلك بفضل تزايد تفضيل المستثمرين للأصول التي تحقق دخلًا ثابتًا. رغم أن استمرار بيئة معدلات الفائدة المرتفعة لفترة أطول وتجميد الإيجارات في الرياض يمثلان ضغوطًا مرحلية، لكن وجود خصومات كبيرة على مكرر القيمة الدفترية (نحو 14%) بالإضافة إلى إصلاحات تنظيمية مهمة، خاصة إلغاء إطار المستثمر الأجنبي المؤهل وإتاحة الوصول إلى المدن المقدسة، يعزز مكانة صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية كنقطة دخول منخفضة المخاطر للنمو الهيكلي في قطاع العقارات بالمملكة. من الضروري تقييم جاذبية صناديق الاستثمار العقاري وتصنيفها بناءً على التقييم والمعايير التشغيلية. يعتمد تصنيفنا على معايير رئيسية مثل توزيعات الأرباح المتوقعة ومعدل رأس المال الضمني ومعايير الدين والتقييم النسبي. استناداً إلى التصنيف المرّجح، يعتبر كل من بنيان ريت والإينماء ريت الفندقية والمعذر ريت والإينماء ريت للتجزئة والأهلي ريت من أفضل 5 اختيارات من هذا القطاع.

تحسّن مستويات العائد وديناميكيات فروق داعمة: تستمر صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية في تحقيق عوائد دخل قوية، متجاوزة مؤشرات عالمية مثل مؤشر مورغان ستانلي العالمي وصناديق الاستثمار العقاري الأمريكية بنحو 200-300 نقطة أساس. من المتوقع أن تستمر قوة متوسط عائد القطاع عند 5.8% في 2026، في حين يتوقع أن يسجل 13 من أصل 19 صندوق ريت عوائد تتجاوز 6.5%. يأتي هذا الأداء بدعم من استقرار السيولة المحلية حيث تراجع معدل سايبور لأجل 6 أشهر إلى 5.2% بعد أن بلغ ذروته عند 5.8% في 2024. تشمل أبرز الشركات الرائدة في القطاع صندوق بنيان ريت (عائد توزيعات الأرباح المتوقع لعام 2026: 7.89%) والإينماء ريت الفندقية (7.87%) والأهلي ريت 1 (7.78%). بالنسبة للمستثمرين الذين يركزون على الدخل، أصبحت فجوة العائد مقارنة بسعر الفائدة الأساسي أكثر جاذبية، مما يجعل القطاع وسيلة رئيسية لتحقيق إيرادات متكررة في ظل تقلب معظم فئات الأصول بسبب حالة عدم اليقين للاقتصاد الكلي العالمي.

يسهم كل من هامش الأمان في التقييم وتراجع الأداء التاريخي في الحد من مخاطر انخفاض التقييم: على الرغم من استقرار الأداء التشغيلي، يتم تداول القطاع بخصم كبير. مما يوفر هامش أمان يحد من مخاطر انخفاض التقييم. يتم تداول مؤشر صناديق الاستثمار العقاري السعودية بمكرر قيمة دفترية عند 0.8 مرة، ما يمثل خصم بنسبة 14% عن المتوسط التاريخي لمدة 5 سنوات. الخصم أكبر مستوى مكرر الربحية حيث يبلغ 53% (يتم التداول عند 29.4 مرة مقارنة بالمستويات الطبيعية تاريخياً). يتم تداول مؤشر السوق الرئيسي بخصم 9% إلى متوسط مكرر الربحية لخمس سنوات، إلا أن صناديق الاستثمار العقاري تُتداول بخصم 53%، إلى متوسط 4 سنوات، مما يشير إلى أن معظم المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك ارتفاع تكاليف التمويل، تم أخذها في الاعتبار بالفعل في تسعير الوحدات الحالية. تشير فجوة التقييم هذه إلى جانب معدل السعر إلى النقد من التشغيل البالغ نحو 23.7 مرة، إلى احتمال إعادة التقييم نتيجة ظروف الاقتصاد الكلي التي باتت داعمة أكثر، وتغير اتجاه دورة أسعار الفائدة بشكل واضح.

التطور التنظيمي والتوجه الاستراتيجي إلى التدفقات النقدية: يؤكد التحول الأساسي في استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة للفترة 2026-2030 على رؤية العائد قريبة المدى وضبط راس المال المحلي بما يتماشى مع تعزيز سوق الإيجارات الذي يشهد طلباً قوياً على الأصول المُستخدمة بما يتفوق على حجم سوق المعاملات. تسهم الإصلاحات التنظيمية في فبراير 2026 في دعم هذا التحول، حيث تشكل هذه الإصلاحات محفزاً رئيسياً للقطاع من خلال تحرير الملكية الأجنبية للسماح لجميع فئات المستثمرين الأجانب بالوصول المباشر إلى صناديق الاستثمار العقاري مع تجاهل متطلبات الأصول المدارة. إضافة إلى ذلك، أتاحت هذه الإصلاحات الوصول إلى المدن المقدسة عبر منح صناديق الاستثمار العقاري المرخصة من هيئة السوق المالية صلاحية الاستحواذ على أصول الضيافة والتجزئة في مكة المكرمة والمدينة المنورة (وهي مناطق كانت مقتصرة سابقاً على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي). كما عززت الإصلاحات الكفاءة الضريبية للقطاع من خلال ميزة ضريبة معاملات العقارات بنسبة 5% للمساهمات العينية، مما يجعل صناديق الاستثمار العقاري نقطة دخول أكثر فعالية لرأس المال العالمي من الملكية المباشرة.

تكاليف التمويل وتحديد سقف الإيجارات تحديان رئيسيان؛ صناديق الاستثمار العقاري المفضلة في ضع جيد نسبياً: تستمر التحديات التنظيمية في القطاع، وعلى رأسها قرار وقف زيادة إيجارات العقارات في الرياض لمدة خمس سنوات الذي بدأ سريانه اعتباراً من سبتمبر 2025، والذي يثبت سقف الإيجارات للعقارات السكنية والتجارية عند مستويات 2025 لمدة خمس سنوات. على الرغم من أن هذا القرار يحد من نمو الإيرادات الطبيعي لصناديق الاستثمار العقاري ذات التعرض الكبير لسوق العاصمة، مثل الرياض ريت وجدوى ريت، فإن بنود الزيادة التعاقدية السابقة في عقود الإيجار التي تم توقيعها قبل 25 سبتمبر 2025 لا تزال قانونية وقابلة للتنفيذ، مما يحد من الأثر الفوري للقرار على الإيرادات. إضافة إلى هذه القيود التنظيمية، يواجه القطاع بيئة أسعار فائدة «أعلى وأطول» عالمياً، مما أدى إلى استمرار ارتفاع تكاليف التمويل والضغط على توزيعات الأرباح. ارتفع إجمالي الديون في القطاع خلال 2025 عن العام السابق بنسبة 10.6% إلى 11.3 مليار ريال سعودي بسبب قيام لصناديق بزيادة ديونها على أمل تخفيض أسعار الفائدة والذي جاء أبطأ من المتوقع. بالتالي، أصبحت الديون أمراً بالغ الأهمية لصناديق محددة مثل مشاركة والاستثمار ريت، حيث تجاوزت الحد التنظيمي البالغ 50%، مما قد يُضعف توقعات نموها على المدى القريب. في المقابل، لا تزال الصناديق الخالية من الديون أو منخفضة الديون، مثل الإينماء الفندقية والجزيرة، في وضع أفضل لمواجهة التكاليف الرأسمالية المستمرة، كما أنها في وضع أفضل استراتيجياً للسعي نحو عمليات استحواذ مربحة في سوق تتسم بالمحدودية.

أفضل خياراً لنا لصناديق الاستثمار العقاري: يوجد 19 صندوق عقاري مدرج في السوق المالي السعودي. بالتالي، من الضروري تقييم جاذبية صناديق الاستثمار العقاري وتصنيفها بناءً على التقييم والمعايير التشغيلية. يعتمد تصنيفنا على معايير رئيسية مثل توزيعات الأرباح المتوقعة ومعدل رأس المال الضمني ومعايير الدين والتقييم النسبي. أيضاً، تم أخذ الأهمية الواجبة للتوزيع القطاعي والجغرافي للأموال وسيولة الأسهم في الاعتبار. استناداً إلى التصنيف المرّجح، يعتبر كل من بنيان ريت والإينماء ريت الفندقية والمعذر ريت والإينماء ريت للتجزئة والأهلي ريت من أفضل 5 اختيارات من هذا القطاع.

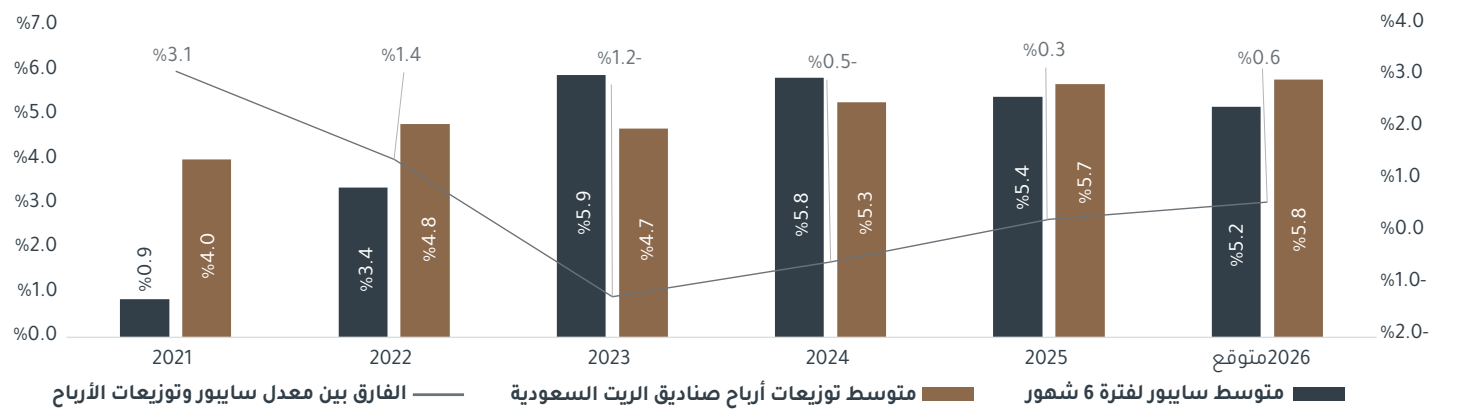


صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في السعودية: تحسن هامش العائد نتيجة نمو توزيعات الأرباح وانخفاض سايبور فيما توفر التقييمات الحالية هامش أمان.

تقدم صناديق الاستثمار العقاري السعودية عوائد توزيعات أرباح جذابة نسبيًا نتيجة تحسن الهوامش وتجاوزها سايبور.

استمر ارتفاع عوائد دخل صناديق الاستثمار العقاري السعودية حيث ارتفع متوسط عائد توزيعات الأرباح في القطاع إلى 5.7% في 2025 مقابل حوالي 4.7% في 2023. مدعومًا بتحسين التوزيعات وانخفاض تكاليف التمويل. على المستوى الفردي، تقدم العديد من صناديق الاستثمار العقاري حاليًا عوائد مرتفعة من خانة واحد، يتصدرها صندوق بنيان (8.3%) وسدكو كابيتال (8.0%) والإينماء ريت الفندقي (7.7%). نتوقع ارتفاع توزيعات الأرباح في عام 2026 إلى 5.8% مع ارتفاع متوسط العائد إلى 6.9% عند استبعاد صناديق الاستثمار العقاري التي لا توزع أرباحًا. في المقابل، انخفض سايبور تدريجيًا نتيجة تحسن السيولة المحلية وتخفيضات أسعار الفائدة المعلنة خلال العامين 2024-2025. بلغ متوسط سايبور لفترة 6 أشهر منذ بداية العام حتى 2026 بنسبة 5.2% مقارنة بنسبة 5.4% في 2025 و 5.8% في 2024. بالتالي، توفر عوائد توزيعات أرباح صناديق الاستثمار العقاري هامش ربح أعلى من سايبور. يجعل صناديق الاستثمار العقاري في المملكة خيارًا استثماريًا جذابًا من حيث العائد في ظل ظروف الاقتصاد الكلي الحالية.

الشكل 1: ارتفاع متوسط عائد توزيعات أرباح صناديق الاستثمار العقاري في المملكة إلى 5.7% في 2025، مما يعكس تحسن جاذبية الدخل.



المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال، متوسط سايبور لمدة 6 شهور منذ بداية العام حتى 2026*

من المتوقع استمرار جاذبية عوائد توزيعات أرباح صناديق الاستثمار العقاري في المملكة للعام 2026 مع زيادة طفيفة مقارنةً بعام 2025.

نتوقع أن يحقق 9 من أصل 19 صندوق استثمار عقاري عائد توزيعات أرباح أعلى في 2026 مقارنةً بعام 2025، مدعومًا بشكل رئيسي بتحسين الأداء المالي. من المتوقع ارتفاع متوسط عائد توزيعات الأرباح في القطاع قليلًا إلى 5.8% مقابل 5.7% في 2025، فيما يتوقع ارتفاع توزيعات أرباح 13 من أصل 19 صندوق استثمار عقاري إلى أكثر من 6.5%. من المتوقع أن تحقق **صناديق الإنماء للتجزئة وبنيان والإينماء ريت الفندقي والأهلي ريت 1** أعلى العوائد بنسب 7.92% و 7.89% و 7.86% و 7.75% على التوالي.

الشكل 2: توزيعات الأرباح المتوقعة

صناديق الاستثمار العقاري المتداولة - ريت	2025	توزيعات ارباح السهم	عوائد الأرباح
	2025	2026 متوقع	2026 متوقع
صندوق بنيان ريت	0.77	0.75	7.89%
صندوق الإنماء ريت الفندقي	0.64	0.64	7.86%
صندوق الأهلي ريت 1	0.42	0.50	7.75%
الإنماء ريت للتجزئة	0.35	0.35	7.92%
صندوق المعذر ريت	0.67	0.67	7.57%
صندوق دراية ريت	0.35	0.40	7.22%
صندوق سدكو كابيتال ريت	0.54	0.55	7.36%
صندوق الخبير ريت	0.42	0.42	7.24%
جدوى ريت السعودية	0.80	0.80	7.03%
صندوق ملكية عقارات الخليج ريت	0.32	0.32	6.96%
الرياض ريت	0.32	0.35	7.01%
الراجحي ريت	0.52	0.55	6.69%
صندوق تعليم ريت	0.66	0.66	6.55%
مشاركة ريت	0.20	0.24	5.78%
صندوق جدوى ريت الحرمين	0.30	0.25	5.14%
صندوق الجزيرة ريت	0.43	0.45	4.02%
الاستثمار ريت	0.00	0.00	0.00%
العزيبية ريت	0.00	0.00	0.00%
ميفك ريت	0.00	0.00	0.00%

المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال ملاحظة: تعتمد عوائد أرباح 2025 على أسعار إغلاق نهاية العام، وتعتمد عوائد أرباح 2026 على سعر إغلاق 3 مايو 2026.

رئيس إدارة الأبحاث - الأوراق المالية
جاسم الجبران
+966 11 2256248
j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مغلقة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

1. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
2. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
3. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
4. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معقّب بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته/رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفيتها جزئياً أو كلياً. إن الأوراق المالية والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتقنين هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الاتفاقيات المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. بعض الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. الجزيرة كابيتال أو موظفيها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول المشار إليها في هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر. ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.